# توقيع اتفاقية مع شركة ديملر بنز (مرسيدس) الالمانية

**بغداد / المدى**

وقعت وزارة الصناعة والمعادن اتفاقية طويلة الأمد مع شركة ديملر بنز (مرسيدس) لتصنيع وتجميع وتجهيز شاحنات مرسيدس لصالح الشركة العامة لصناعة السيارات في الإسكندرية. وذكر مصدر اعلامي في الوزارة انه تم توقيع العقد بين ممثل شركة ديملر بنز(مرسيدس) بيرن هارد ومدير عام الشركة العامة لصناعة السيارات في الإسكندرية عدنان أحمد زين في مقر السفارة الألمانية في بغداد وبحضور مسؤولين في وزارة الصناعة.

وأكد مدير عام الشركة عقب توقيع العقد إن الاتفاقية طويلة الأمد التي تم توقيعها تعد أفضل ما تم التوصل إليه مع شركة مرسيدس حيث ستقوم الشركة بتجهيز الشركة العامة لصناعة السيارات بالشاحنات ، فيما ستقوم الشركة العامة للسيارات بتصنيع الأبدان والملحقات الأخرى للشاحنات، مبيناً إن ذلك يأتي تمهيداً للوصول الى مرحلة إنتاج الشاحنات بأكملها في معامل الشركة العامة لصناعة السيارات وذلك بعد إرسال ملاكات من الشركة إلى مقر شركة مارسيدس للتدريب وهذا سيتم في المرحلة الثانية من خطة العمل. وأوضح إن الشركة ستكون مستعدة لتجهيز جميع الوزارات والدوائر التابعة للدولة بتلك الشاحنات، خاصة وان تكلفة الشاحنة ستكون اقل بما يقارب ٣٠٪ من تكلفتها إذا ما تم استيرادها من الخارج. من جانبه أكد ممثل الشركة بيرن هارد إن هذه الاتفاقية ليست اتفاقية تجارية فحسب وإنما هي اتفاقية شراكة وصداقة وتعاون مشترك بين العراق وألمانيا وبين الشركات العراقية والألمانية ، معرباً عن سروره بالتوصل إلى هذا الاتفاق الذي سيفتح آفاق التعاون وتعزيز التبادل بين الجانبين.

مشدداً على دور وزارة الصناعة والمعادن الرائد في تطوير الصناعة العراقية وثقة الشركات الألمانية بشركات الوزارة وبعملها الدؤوب والمتميز. في غضون ذلك بحث وزير الصناعة والمعادن فوزي فرنسو حريري مع محافظ البصرة الدكتور شلتاغ عبود واقع الصناعة في الشركات والدوائر التابعة للوزارة في محافظة البصرة وسبل تعزيز دورها والنهوض بها ، وبما يتناسب والواقع التجاري الحالي وانفتاح العراق على الأسواق العالمية. وذكر مصدر اعلامي في الوزارة ان اللقاء تضمن طرح العديد من المسائل ووجهات النظر فيما يخص شركات ومعامل الوزارة في محافظة البصرة ، وأن معالي الوزير أستعرض خطط وتوجهات الوزارة في هذا الصدد. من جانبه اوضح محافظ البصرة عبود شلتاغ انه وجد تفهماً كبيراً من قبل الوزير للقضايا التي طرحها بخصوص مؤسسات الوزارة في المحافظة.

وأشار عبود الى دور شركات الوزارة في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي وخاصة الموجودة في المحافظة لأنها تعد من كبريات الشركات الصناعية في البصرة بشكل خاص والعراق بشكل عام. الجدير بالذكر إن لدى وزارة الصناعة والمعادن عدداً من الشركات والمعامل المهمة في محافظة البصرة من بينها (الشركة العامة للحديد والصلب والشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية ومعمل الصناعات الورقية والشركة العامة للأسمدة الجنوبية وشركة ابن ماجد العامة).

# مقاولون يدعون الى تفعيل المعامل المحلية وعدم استيراد مواد البناء من دول الجوار

**بغداد / متابعة المدى-وكالات**

لم تقف أزمة السكن في البلاد عائقاً بوجه القطاع الخاص والمواطنين بشكل عام ، فالعراقيون وبرغم من عدم تمكن الحكومة من توفير السكن لهم ، يواصل العديد منهم عملية البناء ومنهم من يسعى الى تاهيل منزله من جديدة.

توقف بعض معامل الطابوق والاسمنت خلال الفترة الماضية ، دفع الكثير من المقاولين واصحاب شركات البناء الى التعاقد مع شركات من دول الجوار.. لكن سرعان ما جعل اغلبهم يتوجه الى التعاقد مع المعامل العراقية التي بدأت البعض منها تستعيد نشاطها.

وفي أحاديث لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) أكد عدد من أصحاب الشركات والمقاولين ان ارتفاع اسعار مواد البناء المستوردة من دول الجوار كايران وتركيا دفعتهم الى التعاقد مع المعامل العراقية او مع شركات اجنبية معروفة.

وقال المقاول كريم موسى بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): انه كان يستورد الطابوق والاسمنت من دول الجوار الى انه الان قرر التعاقد مع شركات اجنبية.

وأضاف موسى:كنت استورد الطابوق والاسمنت من احدى دول الجوار الا ان التأخير في عملية وصول تلك المواد دفعني الى التعاقد مع شركة أجنبية تؤمن لي ما اطلب بالوقت المحدد ، كما انني بدأت بالتعامل مع معمل سمنت الكوفة ، كون المعمل ملتزماً بالتوقيتات التجهيز وأسعاره اقل بكثير، من مادة الاسمنت التي نستوردها من الخارج.

فيما قال توفيق امير الندى وهو صاحب شركة مقاولات : انه استغنى عن التعاقدات مع دول الجوار فيما يخص استيراد مواد البناء وبدأ يعتمد على المعامل العراقية.

وعلل الندى ذلك بعدم التزام شركات تلك الدول باسعار ثابتة فضلا عن عدم التزامها بمواعيد محدودة ، مبينا ان بعض الجهات الحكومية التي يتعاقد معها تفرض عليه التعامل مع شركات قد تكون ايرانية او تركية.

وبين الندى ان اغلب الشركات الايرانية غير ملتزمة بمواعيد تسليم الطلبات ، كما انها ترفع الاسعار بشكل مستمر ما دفعنا الى التعامل مع المعامل العراقية التي تعد من افضل المعامل في الوطن العربي.

من جهته دعا سعد الكبيسي وهو صاحب شركة للمقاولات الى عدم التعامل مع الشركات الايرانية كونها غير ملتزمة بمواعيد تسليم المواد التي يتم التعاقد عليها.

وقال الكبيسي علينا كعراقيين ان نشجع المعامل العراقية على تشغيلها وان تنتج ما يطلبه اصحاب الشركات من مواد بناء ، واوضح الكبيسي ان تعامله الان اصبح مع شركات عربية معروفة.

واعرب حسين المرسومي وهو صاحب معمل لانتاج الطابوق عن استغرابه من بعض المقاولين من استيراد الطابوق من ايران ، وقال ان المعامل العراقية تنتج افضل انواع الطابوق وبالاخص ما يسمى الطابوق " الجمهوري" وباسعار مناسبة.

واوضح المرسومي ان الحكومة تفرض على بعض المقاولين استيراد مواد البناء من ايران وتركيا ودول اخرى ، بيد انه اشار الى ان اغلب المقاولين قرروا مقاطعة شركات بعض دول الجوار لاسباب تتعلق بارتفاع الاسعار وسوء المواد المنتجة لصالح الشركات العراقية.

وناشد المرسومي وزير الكهرباء بزيادة ساعات الكهرباء او استثناء المعامل والمصانع من القطع المبرمج ، لاستمرار العمل في المعامل.

اما طارق البلداوي فقال قد كنت من اكثر الاشخاص الذين يستوردون مواد البناء من ايران لكني قررت عدم الاستيراد ، كون التضخم الحاصل في السوق الايراني وعدم استقرار الاسعار اهم الاسباب التي دفعتني الى التعاقد مع معامل عراقية وشركات اجنبية.

واضاف البلدواي هناك رفض واضح لدى اغلب المقاولين العراقيين وحتى المواطن الذي يرغب ببناء منزله او اعادة تأهيله من المواد الايرانية كون اسعارها اكثر بكثير من المواد العراقية.

وتابع البلداوي بعد ان تمكن اغلب اصحاب المعامل من تشغيل معاملها ، اصبح التوجه الى المواد العراقية التي تعد الافضل ، داعيا جميع المقاولين الى التعاقد مع المعامل العراقية وتشجيع المنتوج المحلي.

وشهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ استيراد اغلب مواد البناء من ايران وتركيا ، لكن ارتفاع الاسعار وعدم الالتزام بمواعيد تسليم الكميات المطلوبة من جانبه ، واعادة فتح اغلب المعامل العراقية شجعت الكثير من المقاولين على انهاء التعاقدات مع تلك الشركات والتوجه للتعاقد مع اصحاب المعامل العراقية.

# شركات روسية-تشيكية تسعى للاستثمار في الديوانية

**الديوانية / وكالات**

اعلن مدير هيئة استثمار الديوانية حاكم حميد الخزاعي عن السعي مع مجموعة شركات (S.R.O) الروسية التشيكية المتخصصة في بناء المصافي النفطية للاستثمار في محافظة الديوانية .

وقدم المدير العام لمجموعة شركات (S.R.O) الروسية التشيكية المتخصصة في بناء المصافي النفطية أندريه اختيكين شرحا لأهم المشاريع المنفذة من قبل الشركة في العراق مثل مصفى نفط الهارثة في محافظة البصرة ،كما قامت الشركة بإنشاء مصفى بيجي في محافظة صلاح الدين.

وبين اختيكين ان المشاريع التي نفذتها المجموعة في العديد من الدول العربية مثل بناءمصفى حمص في سوريا ،والمصفى الكبير في مصر.

واشار الى عمق العلاقات القديمة التي تربط الشركات الروسية بالعراق ونقل اختيكين رغبة الشركة لإنشاء مصفى للنفط في الديوانية عن طريق الاستثمار وبطاقة إنتاجية تبلغ (١٤٠) ألف برميل يوميا وبكلفة مليارين وتسعمائة مليون دولار خلال فترة انجاز للمرحلة الاولى تقدر بـ(٣٠)شهرا.

من جانبه أبدى الخزاعي استعداد الهيئة لتقديم كل التسهيلات الممكنة ،منوها الى ان الهيئة خصصت مساحة من الأرض لإقامة المشروع عليها تقدر بـ (١٢٠٠ دونم) وهي مستعدة لتسهيل إجراءات منح الإجازة حيث إن مثل هذه المشاريع يتم الاستثمار بها من خلال قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ ويكون دور الهيئة فيها وسيطاً وتصدر الموافقة من خلال وزارة النفط.

ومن المؤمل أن يساهم هذا المشروع في حال انجازه بتشغيل الآلاف من الأيدي العاملة في المحافظة والمحافظات المجاورة ويساهم مساهمة فاعلة في القضاء على مشكلة الشحة في المشتقات النفطية.

ومن الجدير بالذكر إن مجموعة(S.R.O ) قامت بإنشاء أكثر من (٣٧٧) وحدة مصاف في أماكن مختلفة من العالم خلال (٤٠)عاماً.

# إستثمار بغداد: شركات أجنبية وعربية تنفق مبالغ كبيرة في العراق

**بغداد / وكالات**

كشفت هيئة استثمار بغداد أن شركات أجنبية وعربية أنفقت مبالغ كبيرة في العراق بعد تعديل قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ غير أن معظم الشركات العراقية قدمت نموذجاً سيئاً، فيما أشار خبيران اقتصاديان إلى إن المشكلة ليست في قانون الاستثمار بل في آلية تطبيقه.

وقال عضو مجلس الإدارة في هيئة استثمار بغداد ثائر الفيلي بحسب موقع "السومرية نيوز"، إنه "تم استثمار عشرات المليارات من الدولارات في العراق بعد تعديل قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦، خصوصاً التعديل المتعلق بتملك الأرض"، مبيناً أن "معظم الشركات التي تقدمت لإنجاز مشاريع استراتيجية كانت أجنبية وعربية".

واعتبر الفيلي أن "معظم الشركات العراقية التي أنجزت مشاريع في بغداد والمحافظات قدمت نموذجاً سيئاً"، موضحاً أنها "تحتاج إلى الخبرة والتوأمة مع الشركات الأجنبية لإنجاز مشاريع كبيرة وإستراتيجية، نظراً لعدم مواكبتها التطور الذي يشهده العالم".

وأشار الفيلي إلى أن "شركة إماراتية ستنفذ مشروعاً لبناء ٣٤ ألف وحدة سكنية في منطقة بحيرة الرزازة بمحافظة كربلاء، تتسع لـ ٣٠٠ ألف مواطن، بكلفة ١٨ مليار دولار".

وفي سياق متصل، ذكر الفيلي أن "شركة بلو العقارية الإماراتية تقدمت لإنجاز مشروع استثمار لبناء مدينة المستقبل في منطقة الدهنة بالغزالية على مساحة نحو ستة ملايين متر مربع لإنشاء ٣٥ ألف وحدة سكنية".

وأضاف عضو مجلس الإدارة في هيئة استثمار بغداد أن "شركة ألمانية ستنفذ مشروع مدينة معسكر الرشيد لبناء ٦٥ ألف وحدة سكنية مع عدد من المرافق الخدمية والطبية والتعليمية على مساحة ١٢ مليون متر مربع وبكلفة ١٥ مليار دولار، إضافة إلى مشروع بناء محطة كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية في البصرة بكلفة مليار دولار".

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري بحسب "السومرية نيوز"، إن "قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ وما طرأ عليه من تعديلات لاحقة يعتبر من القوانين الجيدة والجاذبة للكثير من الشركات الاستثمارية"، مضيفاً أن "المشكلة تكمن في آلية تنفيذ القانون وتوفير الجو المناسب للعملية الاستثمارية".

ورأى الصوري أنه "في حال شكل قطاع النفط عاملاً جاذباً للشركات العالمية، فإن القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة وغيرها لا تجذب مشاريع الاستثمار"، عازياً السبب إلى "انعدام الخدمات والبنى التحتية من كهرباء وماء واتصالات".

أما الخبير الاقتصادي باسم عبد الهادي، فشدد على "أهمية التعديلات التي طرأت على قانون الاستثمار، خصوصاً في ما يتعلق بتمليك الأرض لمستثمري الإسكان حصراً، إضافة إلى حصر الأراضي لدى وزارة البلديات والدفاع والمالية وتسليمها إلى هيئة الاستثمار لبدء تنفيذ المشاريع فيها".

وأضاف عبد الهادي في حديث لـ "السومرية نيوز" أن "الإشكالية تكمن في تطبيق القانون من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية"، مشيراً إلى أن "الوزارات المعنية لم تهيئ الأراضي التي تملكها ولم تعلم بها هيئة الاستثمار حتى اليوم".

يذكر أن البرلمان أقر في شهر تشرين الأول ٢٠٠٦ قانون الاستثمار إلا أنه لم يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، كما ساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في □ل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، فيما أعطى المستثمر الأجنبي حق استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد.

وعدل مجلس النواب القانون في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩ بعد تردد عدد من المستثمرين في القدوم إلى العراق، ومن أهم التعديلات إعطاء الحق للمستثمر العراقي والأجنبي بتملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل يحدد وفق نظام خاص، فضلاً عن منحهم الحق بتملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لإقامة مشاريع الإسكان حصراً.

# هورامي: كردستان قادرة على ضخ مليون برميل يوميا من النفط

**أربيل / وكالات**

أعلن وزير الموارد الطبيعية في حكومة اقليم كردستان اشتي هورامي انه من المتوقع أن يكون الاقليم قادرا على ضخ ما يصل الى مليون برميل يوميا من النفط خلال ثلاث سنوات.

وقال هورامي بحسب شبكة أخبار العراق إنه يمكن البدء على الفور بانتاج ما بين مئة ألف و ١٥٠ ألف برميل يوميا ويمكن الوصول الى مليون برميل يوميا في غضون ثلاث سنوات، وجاءت تصريحات هورامي على هامش أعمال مؤتمر بشأن الشرق الاوسط وشمال افريقيا تنظمه مؤسسة شاتام هاوس البحثية في لندن.

# إنشاء ١٣٥ الف وحدة سكنية في منطقة بحر النجف

**النجف / وكالات**

تعتزم هيئة استثمار محافظة النجف توقيع عقد استثماري لانشاء ١٣٥ الف وحدة سكنية في منطقة بحر النجف بكلفة اكثر من ١٨ مليار دولار وبفترة انجاز قدرها ١٦ عاما".

وقال رئيس الهيئة فضل الفضل بحسب وكالة كردستان للانباء (آكانيوز) ان "هذا المشروع يعتبر من اضخم واكبر المشاريع الاستثمارية في العراق والمحافظة، وسيتوجه وفد من المحافظة خلال الايام المقبلة الى دولة الامارات العربية المتحدة لتوقيع عقد استثماري مع شركة بلوم القابضة لانشاء مدينة النجف الجديدة ".

واضاف ان "مدينة النجف الجديدة ستكون اكبر من القديمة وسيتم إنشاؤها على أربع مراحل، وتضم مستشفيات ومراكز صحية وملاعب وجامعة وان اكثر من ٥٠٠ مهندس معماري ومدني وضعوا التصاميم الخاصة بها".

# البورصة: تطوير آليات مصرف المقاصة حفاظاً على اموال المستثمرين

**بغداد / وكالات**

قال المدير التنفيذي لسوق العراق للاوراق المالية ان تطوير اليات التعامل مع مصرف المقاصة من اجل الحفاظ على اموال المستثمرين وجعل توقيتات التسديد في اليوم ذاته جعلت السوق الوحيد في العالم في تأمين وجود الاسهم قبل بيعها.

واضاف طه احمد عبد السلام بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) : كان من خلال استخدام لنظام مركز الايداع الذي يحاكي نظام التداول الالكتروني وايضا تأمين الاموال المعدة للشراء من خلال مطالبة شركات الوساطة بتأمينها في مصرف المقاصة قبل ساعة من بدء الجلسة . مؤكدا استمرار تحديث اقيام الاسهم حتى اثناء جلسة التداول ولم تسجل اية حالة اخفاق في التسديد منذ بدء التطبيق الالكتروني في البورصة.

واشار عبد السلام الى بدء تسجيل خمس شركات في شهر نيسان ٢٠٠٩ في مركز الايداع وتداولها الكترونيا وتطور عددها في نهاية العام ٢٠٠٩ لتصبح (٨٠) شركة مساهمة وبتسجيل (٢٠٪) من اسهم المساهمين فيها خلال هذه الفترة.

وبين انه كانت هناك متطلبات التداول الالكتروني بكافة تفاصيلها تنجز الى جانب ادارة جلسات واعمال التداول اليدوي الذي كانت اخر جلسة له في ٢٠٠٩/٦/١٨ وهو امر لم يكن باليسير خصوصا بعد افتتاح التداول الالكتروني اذ تحتم ادارة نوعين من التداول الاول يدوي والاخر الكتروني في وقت واحد من قبل الشركات المساهمة وشركات الوساطة و المستثمرين.

# ربط شركتي سعد و الفاو بوزارة الإعمار والإسكان باثر رجعي

**بغداد / المدى**

أعلن الناطق الرسمي بإسم الحكومة علي الدباغ عن موافقة مجلس الوزراء على ربط شركتي سعد العامة والفاو الهندسية العامة بوزارة الإعمار والإسكان بأثر رجعي، مشيرا الى ان ذلك جاء لرغبة الحكومة بالإستفادة من الخبرات المتراكمة في مجال الإعمار والإسكان ودور الشركتين في النهضة العمرانية التي يشهدها العراق.

وقال بيان للدباغ بحسب بيان صادر عن مكتبه : ان "مجلس الوزراء قرر الموافقة على ربط شركتي سعد العامة والفاو الهندسية العامة بوزارة الإعمار والإسكان بأثر رجعي وذلك إستناداً الى أحكام الفقرة (٤) من القسم (٢) والفقرة (٢) من القسم (٣) من أمر سلطة الإئتلاف المنحلة رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٤ المعدل بالأمر (١٠٠) لسنة ٢٠٠٤ وأن تقوم وزارة الإعمار والإسكان بإدراج الربط آنفاً ضمن قانون تأسيسها والسير في تعديله".

وأشار الدباغ، وفقا للبيان، الى أن الموافقة على ربط شركتي سعد العامة والفاو الهندسية العامة بوزارة الإعمار والإسكان بأثر رجعي "تأتي رغبة من الحكومة العراقية للإستفادة من الخبرات المتراكمة في مجال الإعمار والإسكان ودور الشركتين في النهضة العمرانية التي يشهدها البلد".

وأوضح الدباغ أن وزارة الإعمار والإسكان قد "طلبت الموافقة على ربط شركتي سعد العامة والفاو العامة بالوزارة، حيث طلبت الأمانة العامة لمجلس الوزراء الرأي من وزارة المالية بشأن ربط الشركتين بوزارة الإعمار والإسكان لغرض إصدار قرار بذلك حيث تم ربط كل شركات ما يسمى بـ(التصنيع العسكري) المنحل بوزارة المالية والتي أنيطت بها مهمة الإشراف على تلك الشركات"، مضيفا ان "وزارة الصناعة والمعادن أبدت رأيها حول الموضوع وبأنه لا يتوفر لدى الوزارة أي أوليات عن قرار تأسيس الشركتين وقد ذكرت وزارة المالية عدم ممانعتها من ربط الشركتين بوزارة الإعمار والإسكان وبأثر رجعي".

## حركة السوق

**المواد الانشائية**

| نوع المادة | الكمية | السعر بالدينار |
|---|---|---|
| السمنت العادي | طن واحد | ١٨٠,٠٠٠ |
| السمنت المقاوم | طن واحد | ١٨٠,٠٠٠ |
| السمنت الابيض | طن واحد | ٢٠٠,٠٠٠ |
| الرمل | قلاب سكس ٢٠ م٣ | ٥٠٠,٠٠٠ |
| الحصى | قلاب سكس ٢٠ م٣ | ٥٠٠,٠٠٠ |
| الطابوق | ٤٠٠٠ طابوقة | ١,٠٠٠,٠٠٠ |
| شيش التسليح | طن واحد | ٩٥٠,٠٠٠ |
| كاشي عراقي | قطعة واحدة | ١,٠٠٠ |

**أسعار العملات**

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار | ١١٨٥ ديناراً عراقياً | ١١٧٥ ديناراً عراقياً |
| اليورو | ١٢٨٠ ديناراً عراقياً | ١٣٠٠ دينار عراقي |
| الجنيه الاسترليني | ٢٣٦٩ ديناراً عراقياً | ٢٣٥٩ ديناراً عراقياً |

**المعادن**

| المعدن | سعر البيع للمثقال بالدينار | سعر الشراء للمثقال بالدينار |
|---|---|---|
| الذهب عيار ٢٤ | ٢٠٥,٠٠٠ | ١٩٤,٠٠٠ |
| الذهب عيار ٢١ | ١٨٦,٠٠٠ | ١٧٨,٠٠٠ |
| الذهب عيار ١٨ | ١٧٢,٠٠٠ | ١٦٥,٠٠٠ |
| الفضة | ٧٠٠٠ | ٦٠٠٠ |

**جدول باسعار الفواكه والخضراوات**

| الفواكه | | الخضراوات | |
|---|---|---|---|
| المادة | السعر كيلو | المادة | السعر كيلو |
| برتقال عراقي | ١٢٥٠ ديناراً | خيار | ٥٠٠ دينار |
| برتقال مستورد | ١٠٠٠ دينار | طماطة | ٧٥٠ ديناراً |
| ليمون عراقي | ١٥٠٠ دينار | فلفل | ١٠٠٠ دينار |
| ليمون مستورد | ١٠٠٠ دينار | باذنجان | ٧٥٠ ديناراً |
| تفاح اصفر | ٧٥٠ ديناراً | شجر | ١٠٠٠ دينار |
| تفاح احمر | ١٠٠٠ دينار | بصل (بانواعه) | ٧٥٠ ديناراً |
| تفاح اخضر | ٢٠٠٠ دينار | باقلاء | ١٥٠٠ دينار |
| موز | ١٠٠٠ دينار | شوندر | ٢٥٠ ديناراً |
| كيوي | ٢٠٠٠ دينار | شلغم | ٢٥٠ ديناراً |
| رمان عراقي | ١٠٠٠ دينار | لهانة | ٥٠٠ دينار |
| كستناء عراقي | ٢٠٠٠ دينار | قرنابيط | ٥٠٠ دينار |
| لالنكي | ١٠٠٠ دينار | جزر | ١٠٠٠ دينار |
| نارنج | ٥٠٠ دينار | خس | ٢٥٠ ديناراً |
| تمر زهدي | ٥٠٠ دينار | فاصوليا | ٢٠٠٠ دينار |
| تمر خستاوي | ١٢٥٠ ديناراً | كلم | ١٠٠٠ دينار |